ندوة قومية عربية ببيروت
تؤكد الإستدامة المالية لنظم التأمينات الإجتماعية

دعت الجمعية العربية لمؤسسات الضمان والتأمين الإجتماعى بالدول العربية بالإشتراك مع منظمة العمل العربية إلى ندوة عربية (لممثلين عن الوزارات العربية المعنية ومؤسسات التأمين الإجتماعى وإتحادات أصحاب الأعمال والعمال**) عقدت فى بيروت فى الفترة من ١٩ إلى٢٠١٥/١٠/٢١.**

وقد تضمن جدول أعمال الندوة (ورشة عمل**) دراستين للإستاذ الدكتور/سامى نجيب** الأستاذ بالجامعات المصرية وخبير التأمين الإستشارى **الأولى عن إصلاح أنظمة التقاعد** وأساليب التمويل **والثانية عن الإستثمار الإجتماعى لأموال الضمان والتأمينات الإجتماعية** لتوفير فرص العمل وللحفاظ على قيمة المعاشات فى مواجهة تزايد حدة مشكلة التضخم.

وقد إنتهت الندوة إلى تأكيد الآلية التمويلية الذاتية لنظم التأمين الإجتماعى وأصدرت التوصيات التالية:

تشكلت لجنة صياغة المقررات والتوصيات يوم الأربعاء ٢٠١٥/١٠/٢٠ من:
- **الأستاذ د. سامى نجيب (**جمهورية مصر العربية**)**
- **د. ماجد الحلو (**دولة فلسطين**)**
- **السيد شوقى أبو ناصيف (**الجمهورية اللبنانية**)**
- **السيد عاشق فؤاد (** الجمهورية الجزائرية **)**
- **السيدة ماريت خورى (**الجمهورية العربية السورية**)**
- **د. عبدالغفار فرج (**ليبيا**)**
- **السيدة أمل يحيى (**دولة السودان**)**
- **السيد اسامة عيسى (**منظمة العمل العربية**)**

تدارس المؤتمر الإنعكاسات السلبية للأزمات المالية على نظم ومؤسسات الضمان الإجتماعى فى ظل إدراك الطابع والسمات المميزة لتلك النظم بإعتبار الحقوق التى تؤديها تلك النظم من أولى حقوق الإنسان التى أكدها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والتى يفترض إستدامتها بإعتبارها حقوق دستورية لنظم تأمين إجبارى تمتد تدريجيا لجميع الأخطار التى يتعرض لها الإنسان أى ما كان موقعه أو عمله.

لما تقدم، وبادراك أهمية إستدامة النظم، أوصت ورشة العمل بالآتى:

١- وجوب تبنى وتفعيل الإستراتيجية العربية للتأمينات الإجتماعية بإستهداف إمتداد النظم المحلية (وفقا لظروف كل دولة**) أفقيا لجميع فئات القوى العاملة، ورأسيا لتأمينات التعطل والمرض وبتنفيذ تلك الإستراتيجية تتحقق القدرة التمويلية الذاتية لنظم التأمين الإجتماعى، قومية المجال.**

٢- تبادل الخبرات والتجارب العربية حول أساليب العمل وإجراءاته وكيفية إستباق الأزمات بحلول فعالة بحيث لا تفاجأ النظم بأزمات تحد من قدراتها المالية على أداء الحقوق، مع التوصية بالحوار الثلاثى بين أطراف الإنتاج حول القدرة المالية لأداء الحقوق التأمينية فور إستحقاقها.

٣- الإهتمام بتحسين وتطوير إجراءات أساليب الإدارة وفقا لمبادىء الحوكمة الرشيدة، الأمر الذى يكفل توفير ضمان إجتماعى حقيقى للمستفيدين.

٤- الإستعانة بالخبرات الإكتوارية وبخبراء التحليل المالى والتأمين الإجتماعى لتتكامل وتتوافق خبراتهم لتدقيق وتقييم أداء الإستثمارات تحقيقا للعائد المفترض فى الحسابات الإكتوارية والمساهمة الفعالة فى التنمية الإقتصادية المستدامة وتوجيه بعض الأموال المتاحة للإستثمار نحو المشروعات ذات المردود الإجتماعى للمؤمن عليهم أصحاب الإحتياطات والأموال المستثمرة.

٥- دعوة الدول العربية لإنشاء أو تدعيم المراكز والجمعيات العلمية والمهنية للخبراء الإكتواريين ومعاونيهم وخبراء التحليل المالى وخبراء نظم المعلومات لجمع وتحليل الإحصائيات المتعلقة بالمؤمن عليهم والمتابعة الدورية للنشاط التأمينى والإستثمارى لمؤسسات الضمان الإجتماعى فى صورة بطاقات للأداء المالى المتوازن وإستخلاص معدلات لتحديد المعاشات والحقوق التأمينية والتوافق حول معادلة إستحقاق المعاش والمدد المؤهلة سبيلا لإمتداد نظم التقاعد لجميع فئات المواطنين وإستهدافا للحقوق التى تحافظ على الحد الأدنى من المعيشة وعلى مستوى المعيشة كلما أمكن ذلك.

٦- تطوير نظم التقاعد لتتوافق مع السمات المختلفة لكافة قطاعات القوى العاملة (عسكريين – مدنيين – حكوميين – عاملين فى صناعات خطرة – عمالة غير منتظمة – عمالة دائمة ...**).**

٧- السعى لتكامل نظم التأمين الإجتماعى مع النظم التكميلية الخاصة بالتقاعد والتأمين الصحى (المرض والأمومة**) للعامل والأسرة تحقيقا للأمن والأمان الإجتماعى وتحسينا للمستويات الصحية للشباب.**

٨- التوسع فى أوجه الإستثمار الإجتماعى وتطوير سياسات وأوجه الإستثمار لضمان قيمة الإستثمارات (فى مواجهة التضخم**) وتحقيق أقصى مصلحة إجتماعية وإقتصادية للمؤمن عليهم وإمتداد ذلك لإستهداف وإستدامة التنمية الإقتصادية الشاملة.**

٩- التوصية بتنظيم ورشة عمل حول الإستدامة المالية فى أوقات الأزمات التى تستلزم ذلك لإستخلاص ومتابعة الحلول والإجراءات اللازمة، إستعانة بالخبرات المتراكمة لدى الدول التى مرت بظروف مماثلة.

١٠- إصدار نشرة إحصائية مشتركة للدول الأعضاء فى الجمعية العربية للضمان الإجتماعى لإقامة الفرصة أمام الباحثين الأكاديميين والمهتمين لإجراء الدراسات.

١١- الإهتمام بتقعيل وإيجاد أليات الرصد المؤسسية التى تتقصى أداء نظم الضمان الإجتماعى وبيئتها (الإقتصاد الكلى- وسوق العمل- والظروف الإجتماعية**) بشكل متكامل وإستخدامها كنظام إنذار مبكر للتعرف على الظروف المتغيرة والتكيف معها.**

١٢- دعوة الدول العربية للتصديق على الإتفاقيات العربية والدولية المتعلقة بالتأمينات الإجتماعية وعلى الأخص على الإتفاقية العربية رقم ٢ لعام ١٩٦٧ بشأن تنقل الأيدى العاملة والإتفاقية العربية رقم ١٤ لعام ١٩٨١ بشأن حق العامل العربى فى التأمينات الإجتماعية عند تنقله للعمل فى إحدى الأقطار العربية، بما يتفق ويحقق التماثل فى مستويات التأمينات الإجتماعية.

أ. د. سامى نجيب

أستاذ التأمين - كلية التجارة - جامعة بنى سويف
رئيس شعبة بحوث إدارة الأخطار والتأمين
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
إستشارى التأمين بالمجلس الأعلى للجامعات
خبير تأمين إستشارى ومحكم